

لوحة الكتاب ولو كان التبدل هو الجاني اخذ منه باقي الدية لورثه فان لم يكن له وارث نكحها **ب** اذا جازى على الكتاب
المشروط غير ان يكتبه ثم يملك السيد منعه على القصاص سواء كان للعدو للمولى او لغيره وقوي الشيخ في كتابه
عن القصاص في حق عبده واولاده وله ان يعفو على المالك في جزاءه ومطلقا فيرث المالك ولا اعتراض للمولى بال
لو كانت الحياطة خطأ وعفي عن المالك لو كان للمولى منعه ذلك البحث في الوصي على بعض الأثرين واصل في بعضه **ب**
اذ اشترى الكتاب فهو كالموت فان كان القاتل المولى لم يرثت عليه شيء وان كان اجنبيا لم يرث القاتل ان كان
حر والاكاف للمولى القصاص وان حُر في حرفة فان كان للمولى فلا تقصاص وكذلك ان كان اجنبيا شرا والارث للكتاب
وان كان مملوكا فله القصاص **ج** المطلق اذا ادى من كتابه غشا فحر منه بحسبه وان حُر في بعضه لم يرثه على
حر او كتاب مساو له او كانت حرة الجاني اقل تقص منه وان حُر في مملوك او كتاب اقل حرة منه لم يقص
شبه بل يرضه من ارش الحياطة بقدر ما فيه من الحرة وتعلق رقبته بقدر رقبته ولو كانت الحياطة خطأ يتعلق
بالعاقلة بقدر الحرة وبقية بقدر الرقبة والملي ان يورثي بقدر الرقبة بضمها من ارش الحياطة على حر او عبد
ولو حُر في هذا الكتاب حر او من حُر في ازيد فلا تقصاص بل عليه الارث وان كان قفا تقص منه
التصديق في الوصية له وبه وفيه ج صاحب **ح** لا يجوز الوصية برقية للكتاب وان كان مشروطا
فان حر وورث قبل موت الموصي لم يصح الوصية لورثته اذ لا يورث الوصي لورثته مع الحجر ونسخ الكتاب صح وكذا
يقص الوصية بالكتابة ولو قال ان حر وورث فهو كالموت بعد موت الموصي اذا عجز في حياة الموصي وان عجز
بعدموته لم يستحقه ولو قال ان حر وورثي فهو كالموت قبل موت الموصي على صنعة يوجد بعد الموت ولو وصي
بالجمل للكتاب صح فان عمل شيئا فهو للوصي له وان لم يعمل حتى مات تقص منه مطلق وصيته **ب** اذا ادى
رقت مع الحجر والاستتلاف بالكتابة لو اخرج ذلك الموصي لورثته استرقاها مع ان عمر الوارث واسترقاها انتقل
وطلت وصية الرقبة وان عجز الوارث انه ليس للموصي له الرقبة استرقاها مع ان عمر الوارث واسترقاها انتقل
الي الموصي له الرقبة وطلت الوصية للمالك ولو كان الموصي له المالك قد تقص منه شيئا كان له الوارث
له الرقبة ان عجز الوارث ان للموصي له استرقاها فان اختلف هو للموصي له المالك في نسخ الكتابة هذا هو قول
صاحب الرقبة ولذا ان اختلف صاحب الرقبة والوارث **ج** لو وصي بالكتابة تمت الوصية بذلك

وان اواه عتق وان عجز كان الوارث الفصح فيطلب الوصية معناه لطلب الموصي له الصغير قول الأول **د**
اذا كانت الكتابة فاسدة فوصي به ذمته بطلت الوصية ولو وصي لورثته الرقبة او اقتصت منه صح **ع**
يقص الوصية للكتاب سواء اذ اتاها صغوا عنه الرقبة عليه ونسخ الصنف ووراثة واليمين في قتل الزيادة
الي مشية الوارث ولو قال صغوا اكثر واعليه ونسخه وضع الثلثين ثم ابعده الزيادة الي مشية الوارث
ولو قال صغوا اكثر واعليه ونسخه اكل بطلت الزيادة الا شقها **ف** اذا اتاها صغوا عنه ماشاء
من كتابته فشاء الحجر لم يصح وان شاء الا ان صح ولو قال صغوا عنه ماشاء ولم يعد بقوله من كتابته او قال
الكتابة توي الشيخ انه كالأول عملا عرف ويجعل انه ان شاء هذا الحجر وضع عنه لثاقل اللقطة بخلاف الأول
لان من للتقص هناك ولو قال صغوا عنه بعض كتابته او بعض عليه وضع ماشاء الوارث وان قلت
اول بخير ارضي اخيرا وكذا لو قال صغوا عنه ماشية اربع اعف او باسفل او بالكثر او بعلم او بغير ذلك **ز**
لو قال صغوا عنه بثمانين بخير تجوز الوارث في وضع اي شيء سواء كانت بخير متفقة او مختلفه ولو قال صغوا
عنه اي شيء كان ذلك الي مشية فلزمه وضع ما عجزه ولو قال صغوا عنه بخير وصغوا عنه اكثر مما لا
قال وصغوا عنه اكثر بخير لزمه وضع الثلثين نصفها ويجعل ان يعرف ذلك الى واحد منها اكثر مما لا ولو قال
كالثمانين بخير ولو تساوت الخبري معن الأول ولو قال صغوا عنه اوسط بخير ولم يكن فيها الأوسط واحدا
بان يكون تساوية القدر والاجل وعدة هامة كالقارة فالأوسط الثاني والثلث الأوسط الثالث واوسط
السبعة الرابع وهكذا وان كان عددها زودجا وهي بخلاف المقدار في بعضها مائة وبعضها مائتان وبعضها
ثلاثمائة فالأوسط المائتان وبعضها وان كانت تساوية القدر تختلف الاجل بان يكون اثنان منها الي من
واحد الي من غير واحد الي ثلثة بغير الوصية فيما هو الي من غير وان اختلفت هذه المائتين في واحد نصبت
الوصية فيه وان كان لها اوسط في القدر او اوسط في الاجل او اوسط في العدد بخالف بعضها اختار الوارث
وضع ماشاء والقول قول من يمينه في عدم علمه بالاراد الموصي ثم تعين ماشاء وقوي الشيخ هنا الرقبة وكذا
تعين الوارث لو كان فيها اوسطها او سواها والواجب اوسط كل شقة كالتة اوسطه اثنان وهما الثلث والرابع
واوسط الثمانية الربع والخامس لأن الأوسط ان يكون ما بعد مثل السابق وكذا لو وصي للثمن اوسط بخير